● ولا زالت الاعتداءات الاسرائيلية تتكرر على جنوب لبنان وتخاذل الدولة يخاذلا كليا في الدفاع عن ارض الوطن تماما كما كان في عهد الرئيس سلام. ولكن الفارق اليوم هو « استبسال » الدولة في التخاذل والدفاع مما كانت نتيجته تدمير بلدة كفرشوبا تدميرا تاما والنزوح الكلي منها الى مدارس مرجعيون والاعتصام فيها حيث قوبلوا بالرصاص ايضا من قبل الدولة امام سراي مرجعيون وبهذا اصبحوا بين نارين – نار اسرائيل ونار الدولة – .

● وكما اغرب عمال بلدية بيروت في عهد صائب سلام مدة غير قصيرة مما دفع الدولة الى الابعاز لقوى الامن الداخلي والى عمال سوريين برفع النفايات من شوارع العاصمة – بلد الاشعاع والنور – حيث انتشرت الروائح الكريهة في ارجاء العاصمة وتلوث الجو وحمل الوباء والامراض للسكان ، نرى اليوم وفي عهد الرئيس الصلح ، انه يحدث الشيء نفسه باضراب عمال بلدية الدكوانة والجديدة – وناجيل اضراب عمال بلدية بيروت لاعطاء مهلة للدولة لتنفيذ مطالبهم والا اضطروا الى اعلان اضرابهم للوصول الى النتيجة التي حصلت في شوارع العاصمة وضواحيها في عهد صائب سلام .

● وكذلك الرحلات الاستكشافية والنزهات الاجرامية التي كانت تقوم بها الطائرات الاسرائيلية في سماء لبنان ما زالت تمارس وبشكل اوسع حيث زادت من طلعاتها ونزهاتها ، والشعب اللبناني باسره شاهد على ذلك وجدار الصوت يخرق في كل يوم تقريبا. وكذلك الزوارق الاسرائيلية التي اخترقت المياه الاقليمية مرات عديدة ووصلت حتى البداوي ونهر البارد والكارنتة التي تركها هناك ، دون ان تتدخل الدولة وعلى الاقل دون ان تعلم المقاومة بذلك ، وهذا ما يتكرر في كل يوم ، حيث تمكنت اخيرا من ضرب الزوارق اللبنانية الموجودة في مرفأ صور واتلافها كليا .

● وكما حدثت السرقات والفضائح في عهد صائب سلام وكان ابرزها القاء صفقة صواريخ كروتال والتعويض على الشركة الفرنسية بـ ٩ ملايين ليرة لبنانية من دم الشعب اللبناني وعرق جبينه ، وبالتالي ترك لبنان دون شبكة دفاعية تحمي سماءه وارضه ، يحدث اليوم وفي عهد الصلح حيث انتشار الرشوة والفساد في دوائر الدولة وفضيحة البلدية والدوائر العقارية اخيرا حيث اصبح على الدولة ان تؤمن سجلات خاصة لتسجيل السرقات والفضائح وابطالها . ولا زالت الواسطة تلعب الدور الاساسي والرئيسي في لبنان مع عدم الاخذ بعين الاعتبار الكفاءات الموجودة مما يؤدي الى تزايد الهجرة وتوظيف الادمغة اللبنانية خارج الوطن بدل الاستفادة منها وتسخيرها في خدمة المجتمع اللبناني وازدهاره. والبطالة على قدم وساق تزيد وتتوسع عما كانت عليه في العهود السابقة .

● والشيء الذي لم يحدث في عهد سلام ، حدث في هذا العهد ، حيث جاءت المخابرات الاسرائيلية والاميركية لزيارة لبنان لتخريبه بصورة غامضة ودون ان نرى هذه العناصر . فقد جاء عهد الرئيس الصلح مطورا في هذا المجال . اذ زار لبنان في عهده احد رواد « السلام » الاسرائيليين وهو « ابي ناتان » وهو المعروف اكثر من موشي دايان وغولدا مائير ، وقد جاء عن طريق مطار بيروت الدولي بصورة مكشوفة واضحة وعلنية ، دون ان تكتشفه السلطات المختصة.

● شيء اخر لم يحدث اثناء حكم صائب سلام وهو القضاء على دولة المطلوبين حيث كانت في بدء نشأتها وكان الرئيس سلام من مؤيديها ومشجعيها .

وهكذا ، وعلى هذه الصورة يبدي الرئيس رشيد الصلح ارتياحه الكامل لكل ما يجري وعلى مرأى حكومته وسمعها . فهذه المقارنة التي اقمناها بين عهد الرئيس سلام وعهد الصلح ندفعنا لان نقول بان كل عهد من عهود النظام اللبناني الحالي لا يختلف عن العهد الذي سبقه او الذي يليه لانه يرتكز اساسا على نظام الاقتصاد الحر ، نظام الاحتكار والاستغلال . ولا يمكن للشعب ان يتمتع بكل مطالبات وجوده وحياته الا عندما يشمل نظام الحكم الى ايدي الطبقة العاملة والكادحين ، ويصبح الحكم حكما اشتراكيا ، والمجتمع الذي نعيش فيه مجتمعا اشتراكيا ، ينعم بحريته في العدل والمساواة . وكل المنجزات التي نحققها اي عهد ما هي الا منجزات قضيلة بعيده عن مصالح الشعب ولا تحقق اهدافه في العدل والحرية والمساواة ، بل تعود بالنفع لهؤلاء الحكام ولمصلحتهم الشخصية ومع انهم يحاولون عبر اجهزة اعلامهم ان يصوروها بانها منجزات تهم الشعب والاغلبية الساحقة وتخدم المصلحة العامة .

فيكفيكم اذن خداعا لهذه الجماهير التي لم تعد تحمل هذا الواقع المزري ، ويكفيكم دجلا وتضليلا لهذا الشعب الذي اصبح مهددا بالموت من جراء سياستكم « الاعاشية » ويكفيكم تصريحات ووعودا، حيث اصبحت كلها في سلة المهملات واصبح الشعب يعي ما تسمع وما نرى ، والتجربة كفيلة بفضح كل مواطن مستغل لدم الشعب وعرقه . ولا بد في النهاية من غضبة الجماهير وثورتها الواعية من اجل التخلص من كابوس الظلم والبؤس والاستغلال الذي ينتظر حتمه ، وتحقيق الاهداف الاساسية التي تطلبها تأمين حياتها ووجودها .

●

أزمة السكر ليست الأزمة الوحيدة !
والمواطنون يدفعون الثمن

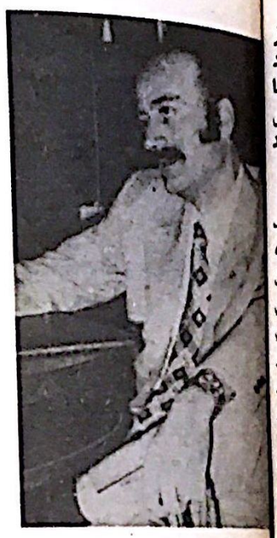

الشاحنات المصادرة

الازمة الاقتصادية تتفاقم ، والعجز يزداد ، والدولة تتفنن في عملية سد هذا العجز ، وبالطريقة التي تناسبها هي ، دون الالتفات لما تسببه من مآس على المستهلكين من ذوي الدخل المحدود ومن الفئات الشعبية الاخرى ..

وبنصب جهود وزير الاقتصاد السيد عباس خلف على ملاحقة قضية السكر ، دون اي قضية اخرى، حتى ليصح اطلاق تسمية « وزير السكر » بدل وزير الاقتصاد . اذ ان الازمة الاقتصادية التي يعيشها المواطنون من جراء الغلاء الفاحش في الاسعار ، باتت بدون حد . وقد طال اكثر الضروريات التي يحتاجها الانسان ، حتى ان الكثير من هذه المواد قد اختفت من الاسواق . والوزير خلف مشغول بالسكر .

هذه الازمة التي يعيشها النظام ليست جديدة ولا مستهجنة لنظام مثل نظامنا الاقتصادي «الحر» الذي يعتمده المسؤولون ، « وينفذون بحسناته » . والمسؤولون مع كل هذه الازمات يحاولون اخفاءها وراء قضية السكر . والملاحقات البوليسية التي يقوم بها الوزير خلف «مشكورا» ، لكنها لست في القضية الوحيدة التي تتطلب مثل هذه الملاحقة فحسب ، اذ ان وحش الغلاء قد اصاب كل شيء واكل بطريقه الاخضر واليابس . فغلاء المواد الغذائية وباستمرار ، يرافقه غلاء مستمر بالسلع الضرورية ، لحياة الانسان ، وغلاء بالايجارات . كل هذا مع بقاء الاجور على ما هي عليه ! فكيف يمكن للانسان ان يعيش في ظل مثل هكذا ازمة ؟.

التجار يرفعون الاسعار ، ويحجبها الى قلة عديدة ، لكن اهمها : ان هذا الغلاء ناتج من بلد المنشأ ، والدولة غائبة عما يحدث ويصير ، فيك لسر الماء في بلد الينابيع بـ ٧٥ قرشا بينما لا تتك الزجاجة الواحدة صناعة ومعبأة ٢٠ قرشا . ولم المراقبة واين حماية المستهلك التي يتحدثون عنها !

وهذا الهاجس الذي يسيطر على اوسع الفئات الشعبية ، يقابله سيطرة هاجس الازمة المالية على الحكومة من جراء العجز المالي في خزينة الدولة والذي يقدر بحوالي ٥٩٥ مليون ليرة . وبهذا الصدد يلاحظ رئيس الجمهورية الحكومة من اجل ايجاد الحلول اللازمة لمعالجة هذه الازمة بالسرعة الممكنة . وقد جاء اقرار المرسوم ٩٦٣٨ ، خطوة مستعجلة لسد جزء بسيط من هذا العجز. والمرسوم الجديد ، هو شبيه للمرسوم ١٩٤٣ الذي يراجعه الدولة اثناء وجود حكومة الشباب قبل سنتين. على ان هذا المرسوم الذي فرض الضرائب الاضافية على بعض المنتجات والسلع ومنها قطع غيار السيارات ، يمكن ان يعطي الخزينة ما يقارب الـ «٥» مليون ليرة اذا ما طبق بشكل دقيق ودون السماح لقضية التهريب ان تنتشر من جديد ، كما حدث في الماضي بقضية الدخان وتهريبه .

وتقول بعض الانباء ان اقرار المشروع لم يكن مفاجئا بالنسبة لبعض التجار الذين راحوا يخفون الضائع – التي اصابها المرسوم – بمستودعات بعيدة وغير معروفة، اضافة الى ان احد مستوردي السيارات سخر كل امكانياته لاخراج عدد كبير من السيارات الموجودة في « البور » قبل البدء بتنفيذ هذا المرسوم مما يعود عليه بعشرات الالاف من الليرات زيادة على ارباحه ، وهذا ما يؤكد ان المرسوم قد تسرب الى بعض التجار .

ان زيادة الضرائب على الكماليات ، قضية مشروعة على ان لا تطال المواد الضرورية بطريقها من خلال ايجاد جهاز قوي للمراقبة الدائمة للاسعار، ملاحقة المخالفين، الذين يستغلون الظرف ويرفعون اسعار السلع غير الضرورية والضرورية بنفس الوقت . وهذا ما يؤثر مباشرة على المواطنين وغالبية الفئات الشعبية التي يطالها الغلاء اكثر من غيرها لا سيما واجورها محدودة ، وتتدنى عاما بعد عام ، بل يوما بعد يوم نتيجة للارتفاع المطرد باسعار السلع الضرورية وفي ظل الاجور المحدودة التي يتقاضونها والتي باتت لا تكفي اجرة البيت فقط ، فكيف يعيشون بعد ذلك ؟.

ان الخطوات البطيئة والبسيطة التي تتخذها الدولة تحاول ان تعطيها اكثر ما تستحق من اعلام واكثر ما تستحق من دعاية ، محاولة منها لتضليل المواطنين والظهور بالمالي بمظهر الحارس الامين على مصالحهم وحيائهم. ونحن نعلم ان بين الشعب والدولة ثمة هوة فسيحة لا يمكن ان تعبر ، بمثل هذه الالاعيب والاضاليل . والخطوات التي تتخذ لا تظهر نتائجها الا عكسية على المواطنين . اذ ان اي ضريبة على قطع غيار السيارات مثلا ، ستدفع السائق لرفع تعرفته مباشرة ، وقس على ذلك السلع الاخرى . وهذا يتم مرارا لان الدولة ترمي مرسومها ولا تلاحق المخالفين الذين يستغلون الظرف ويرفعون الاسعار .

يبقى ان نقول ان هذه الازمات الاقتصادية ستتصاعد يوما بعد يوم ، اذ انها من الصفات الملازمة لانظمة « الاقتصاد الحر » الرأسمالية . فالتجار همهم الربح ، والمسؤولون همهم جمع اكثر المكاسب خلال فترة توليهم المسؤولية – والمكاسب على انواعها – وبين هؤلاء واولئك يقبع المواطنون بين انياب الغلاء .

وفوق كل هذه الازمات التي يعانيها المواطنون، تحاول السلطة ان تظهر بثوب البراءة رامية القضية على التجار ومنفصلة من مسؤولية ملاحقتهم . لكنها تبقى هي المسؤولة عن كل هذه الاوضاع مهما حاولت التنصل . فازمة السكر التي يحاولون استغلالها للظهور بمظهر المدافعين عن حقوق المواطنين الساهرين على حمايتهم من « وحش » الاحتكار ، من خلال ملاحقة بعض التجار ووضع اليد على بضع عشرات من اكياس السكر . فالحل لهذه الازمة بسيط وواضح ويمكن ان يتم بسرعة . وهو فتح اكثر من معمل لاستخراج السكر من الشمندر وتشجيع المزارعين لزراعة كميات اكبر من الشمندر السكري . وهذا الحل كفيل باعطاء لبنان كل ما يحتاجه من السكر وتصدير كميات اخرى للدول العربية . اذن الحل بانشاء مصنع اخر لضرب الاحتكار وليس بمصادرة بعض الاكياس ، وبملاحقات « فولكلورية » والحل الواجب اتخاذه للتقليل من عجز الخزينة لا يتم كذلك من خلال فرض ضرائب متكررة على السلع الضرورية بين الوقت والاخر وانما باعادة النظر في نظام الضرائب ، اي الاعتماد اولا على التحصيل المتأخر وتعزيز الجباية، وتطبيق مبدأ الضريبة التصاعدية على الارباح على اساس الدخل الموحد . بهذا فقط يمكن ان نخرج الحكومة من الازمة المالية الى حين ، وليس عن طريق الضرائب المتكررة التي تزيد يوما بعد يوم وتضاعف بذلك العبء على الفئات الشعبية عن طريق خلق الهوة الواسعة بين الطبقات الاجتماعية من خلال اضعاف بعض شرائح البورجوازية المتوسطة والصغيرة ، وتأثرها الشديد بموجة الغلاء وتصاعد الضرائب .

واخيرا ان الخروج من هذه الازمة العامة التي يعيشها المواطنون لا يمكن ان تكون الا بنسف النظام الحالي القائم على النهب والظلم واستبداله بنظام اخر قادر على تلبية متطلبات المواطنين المتزايدة .

●